لولا قال في المغني في بحث لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذا قالوا ما انا كانت ولا انت كما ط وقد ذكروا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليها اسم ظاهر نحو لولا لك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله العاري اي المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل عن اللفظية يقتضي سبق وجودها حتما ان قولك زيد مجرد عن نيابة يقتضي سبق وجود الثاني ولم يوجد في المبتدء عامل قط قيل سلمنا لكن يتنزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحقار ضيق فم الركية اي البير ووسع اسفلها وقولك سمجار من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما اردت الاشارة الى تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر والكبر جايزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين وهو متمكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله اليه وكما في قوله تعالى ممتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماته وما هنا من هذا القبيل قوله فخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت

قد

قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت المؤاخذة مردود بالمصدر اي سماعك فان قلت فما بالها اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت قال الاستاذ شيخنا العلامة اليقيني بان معنى الفعل غير مراد اي الحدث المسند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدأ في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لاعلى الاسم والا لكذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن قبيل اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معناها وفيما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به كان المسند اليه ظاهر في زيد قايم لفظ زيد والقايم حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور الى خرج ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول بان اسم الفعل لا محل له من الاعراب قوله والعاري عن العوامل اللفظية الخ ان قلت بقي عليه نايب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن ان يجاب بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود والتنصيص على كل ما خرج بل يكفي التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص بالمذكور قوله والابتداء اي لفظه كقوله عبارة الى العبارة مصدر عبر كنصر اي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول اي معبر به وهذا التعريف لا يتناول الابتداء في نحو قام الزيدان فالاولى ان يقال عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناد غيره له او اسناده الى غيره وقد يقال اراد بقوله خبرا